مجلة العلوم الإدارية والمالية
المجلد: 05/ العدد: 01 (2021)، ص 223-244
DOI: 10.37644/1939-005-001-012

أثر دعم هيئات المرافقة المقاولاتية ومساهمته في تمويل وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ـ دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الولائية عنابة ـ

Impact of the support of entrepreneurial accompagnement structures and its contribution to the financing and establishment of Small and Medium-sized Enterprises-Case study of the National Unemployment Insurance Fund, Annaba State Agency-.

عنتوري محمد الشريف[1]*، حولي محمد[2]

[1] جامعة عنابة (الجزائر)، mohammed-cherif.antouri@univ-annaba.dz

[2] جامعة عنابة (الجزائر)، moh.haouli@univ-annaba.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/27 تاريخ القبول: 2021/05/22 تاريخ النشر: 2021/06/30

مستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور المرافقة المقاولاتية في دعم المبادرة الفردية وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والوقوف على الدعم المالي الممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في سبيل دعم إنشاءها، حيث قمنا بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة والاستعانة بمنهج دراسة الحالة في جمع البيانات من مصادرها الأولية وتحليلها، ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة للأهمية الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسعي الدولة الجزائرية لمرافقتها ودعم أنشاءها من خلال العديد الهيئات والبرامج والتي من بينها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وهذا لتذيل الصعوبات التي يواجهها حاملوا المشاريع خاصة في ما يتعلق بمشكل التمويل.

الكلمات المفتاحية: مرافقة مقاولاتية؛ هيئات الدعم؛ مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ تمويل.

تصنيفات JEL: D23 ؛L26.

Abstract :

This study aimed to highlight the role of entrepreneurial accompagnement in supporting the individual initiative and the creation of small and medium enterprises, and to identify the financial support granted by the National Fund for Unemployment Insurance in order to support its establishment, where we used the descriptive analytical method in conducting the study and using the method of case study in the collection of data from its primary sources and analysis, and we have reached through this study the great importance of small and medium-sized enterprises in achieving economic and social development, The Algerian state is seeking to accompany it and support its establishment through several bodies and programs, including the National Fund for Unemployment Insurance, and this is to address the difficulties faced by project holders, especially with regard to the financing problem.

Keywords : entrepreneurial accompagnement; support structures; small and medium-sized entreprises; finance.

JEL Classification : D23; L26.

* المؤلف المرسل.

مقدمة

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على صادراتها من المحروقات أو ما يطلق عليه بريع البترول، والذي شكل ولا يزال نسبة كبيرة جدا في ميزانياتها السنوية، كما شهدت إبتداءا من سنوات السبعينات محاولة لتنويع الاقتصاد الوطني وهذا بالتوجه نحو إنشاء صناعات ثقيلة والتعدين، غير أنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها خاصة في التخلص من التبعية للمحروقات، بالإضافة للميزانيات الضخمة التي صرفت من أجل إعادة تأهيلها وهيكلتها.

وبرزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك ومنشط للاقتصاديات الوطنية بفضل خصائص ومميزات تنفرد بها وتؤهلها للاضطلاع بهذا الدور المحوري، كما توجهت العديد من الدول لتدعيمها لتشكل حوالي 95% من إجمالي المؤسسات في بعض الدول، حيث حققت قفزات نوعية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما قامت الجزائر بالتوجه التدريجي لدعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولتذليل الصعوبات التي تواجهها، ولعل أهم هذه الصعوبات هو التمويل، وأنشأت لهذا الغرض العديد من الهيئات المرافقة لدعمها، حيث نجد من بينها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر الدعم المقدم من طرف هيئات المرافقة المقاولاتية في إطار إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

ولتفكيك جوانب هذا التساؤل المحوري، ارتأينا طرح مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيما تتمثل أهميتها وماهي مختلف المشاكل التمويلية التي تواجهها؟
- ✓ فيما تتمثل المرافقة المقاولاتية، سيرورة المرافقة وأشكال هياكل الدعم والمرافقة؟
- ✓ ما هو الدور الذي يلعبه الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

فرضيات الدراسة

وللإجابة عن إشكالية البحث وتساؤلاته الفرعية، إرتأينا وضع الفرضيات التالية:

- ✓ تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا جوهريا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بالنظر لمختلف الخصائص التي تميزها؛
- ✓ تشكل هياكل المرافقة والدعم عاملا مهما في إنشاء واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- ✓ يقدم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة المرافقة والتمويل اللازم لحاملي المشاريع الشباب.

أهداف الدراسة

تكمن أهداف الدراسة في:

- ✓ إبراز الأدوار المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكلها التمويلية؛
- ✓ التعرف على مراحل مرافقة حاملي المشاريع والهيئات المنشأة لهذا الغرض؛
- ✓ توضيح واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية عنابة؛
- ✓ الوقوف على مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فرع ولاية عنابة في تمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في أنها تساهم في:

- ✓ الوقوف على المشاكل التمويلية التي يواجهها حاملوا مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ إبراز المراحل المتبعة في عملية مرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ التعرف على دور المرافقة المقاولاتية وهيئاتها في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ إبراز أهمية، دور ومساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دعم حاملي مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المنهج المستخدم

تعتمد الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأكثر استخداما في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، وذلك بهدف التوصل إلى نتائج منطقية تبين المساهمة والدور الذي يلعبه الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة.

محاور الدراسة

للوصول إلى أهداف الدراسة، إرتأينا تقسيم ورقتنا البحثية للمحاور التالية:

- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مفهومها، وأين تكمن الصعوبة في توحيد تعريف لها والمشاكل التمويلية التي تواجهها؛

- ✓ هياكل المرافقة المقاولاتية: تعريفها، سيرورة المرافقة المقاولاتية وأشكال هياكل المرافقة والدعم؛
- ✓ الدراسة الميدانية: بإبراز واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية عنابة، ومساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في إنشاءها.

1- مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في الاقتصاديات الوطنية للبلدان المتقدمة والنامية، لما تتوفر عليه من خصائص ومميزات لتحقيق التنمية في مختلف المجالات.

1-1 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أشارت دراسة عن معهد جورجيا إلى وجود أكثر من 55 تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر 75 دولة عبر العالم، وهذا راجع لوجود عدة معايير لتصنيف هذه المؤسسات (إبراهيم، 2016، صفحة 314)، وتكمن صعوبة إعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعوامل التالية (خوني و حساني، 2008، الصفحات 16-20):

1-1-1 العوامل الاقتصادية: والتي يمكن استعراضها في:

❖ **اختلاف مستويات النمو:** والمتمثل في التطور الغير متكافئ ومستويات النمو المتباينة بين مختلف الدول، إن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في بلدان: كالولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا واليابان تعتبر كبيرة في بلد كالجزائر مثلا، كما أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي غير ثابتة، كما يعكس مستوى التفاوت التكنولوجي درجة التطور الاقتصادي وأحجام المؤسسات الاقتصادية من بلد لآخر.

❖ **تنوع الأنشطة الاقتصادية:** إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يعكس أحجام المؤسسات الاقتصادية، فمؤسسات القطاع الصناعي تختلف عن المؤسسات التجارية وهي بدورها تختلف عن تلك التي تنشط في مجال الخدمات، فتنوع الأنشطة الاقتصادية يعكس درجة الحاجة للعمال ورؤوس الأموال، فالمؤسسات الصناعية تشغل يد عاملة وتستثمر رؤوس أموال أكبر من نظيراتها الخدمية أو التجارية، كما نجد المؤسسات الصناعية ذات مستوى تنظيمي أعلى وهيكل تنظيمي معقد عكس مؤسسات القطاعات الأخرى، الذي يتميز بالبساطة والوضوح.

❖ **اختلاف فروع النشاط الاقتصادي:** تتعدد فروع النشاط داخل قطاع النشاط الواحد، فالمؤسسات التجارية تنقسم إلى مؤسسات تجارة بالجملة وأخرى في مجال التجارة بالتجزئة، كما تنقسم المؤسسات الصناعية إلى فروع بدورها، فنجد مؤسسات إنتاج الأغذية

ومؤسسات إنتاج الأجهزة الكهرو منزلية وغيرها، كما تختلف المؤسسات حسب تعداد العمالة ورؤوس الأموال المستثمرة فيها داخل النشط الاقتصادي أو أحد فروعه.

2-1-1 العوامل التقنية: والذي يعبر عن مستوى الاندماج بين المؤسسات، حيث أن تمركز العملية الإنتاجية في مصنع واحدة يؤدي إلى كبر حجمها، بينما يؤدي انقسامها إلى ظهور عدد أكبر من المؤسسات كل واحدة تختص في مرحلة معينة من مراحل العملية الإنتاجية، وبالتالي صغر المؤسسات.

3-1-1 العوامل السياسية: وتتمثل في السياسات المنتهجة من طرف الدولة ومدى الاهتمام المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل ترقية ودعم هذا القطاع، بحيث يمكن التمييز بين هذه المؤسسات وتقديم تعريف لها.

وفي الجزائر أعطى المشرع تعريف لها وهذا بموجب القانون التوجيهي رقم: 17-02 معتمدا على معايير عدد العمال، رقم الأعمال ومجموع الحصيلة السنويين كما يلي (القانون رقم: 17-02، 2017، صفحة 06):

وتصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الجدول رقم: (1) التالي:

الجدول رقم (1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المعايير / طبيعة المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي بـ (الدينار الجزائري)	الحصيلة السنوية بـ (الدينار الجزائري)
المؤسسة الصغيرة جدا	من 1 إلى 9	أقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20 مليون
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون	لا يتجاوز 200 مليون
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250	من 400 ملبون إلى 4 مليار	من 200 مليون إلى 1 مليار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المواد: 8، 9 و10 من القانون رقم: 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438هـ الموافق لـ 20 يناير سنة 2017م، **المتضمن للقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، ص: 06.

2-1 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العناصر التالية:

❖ **المساهمة في خلق مناصب الشغل:** حيث تعتبر من أهم القطاعات التي تساهم في خلق مناصب الشغل الجديدة والحد من آفة البطالة، فبالرغم من صغر حجمها ومحدودية إمكانياتها فهي تتجاوز المؤسسات الكبيرة في هذا المجال، لأنها تميل إلى تكثيف عنصر العمل عكس الكبيرة (بوفاسة و سعداوي، 2015، صفحة 44).

❖ **الإبداع، الابتكار وتوفير خدمات ومنتجات جديدة:** يعتبر عنصر الإبداع والابتكار عاملان مهمان في توفير الخدمات والمنتجات الجديدة، وهذا بفضل المعرفة الواسعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باحتياجات عملائها (كافي، 2014، صفحة 40).

❖ **تنمية المنافسة:** إن وجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة الواحدة يزيد من حدة المنافسة بينها، وهذا ما يؤثر بخفض تكاليف وأسعار المنتجات ويساهم في الابتكار والتجديد (بن طلحة، 2016، صفحة 672).

❖ **تدعيم النسيج الاقتصادي وتنويعه وخلق بعض من التكامل:** وهذا بفضل مختلف المجالات التي تنشط فيها هذه المؤسسات، وهذا ما يساهم في دعم التوازن للاقتصاد الوطني (خبابة، 2013، صفحة 35).

❖ **المساهمة في زيادة الصادرات:** وهذا بسبب طبيعة المنتجات التي تتميز بفن ومهارة العمل اليدوي والذي يلقى رواجا في الأسواق الخارجية، كما تكتسب ميزة تنافسية نتيجة الفن الإنتاجي كثيف العمل والذي يخفض التكاليف، وتمتعها بقدر من المرونة بسبب انخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير يساعدها في تغيير نشاطها، التحول من خط إنتاج لآخر ومن سوق لأخرى (بن عباس و معيوف، 2017، صفحة 06).

❖ **تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع:** فعند قياس الفائض الاقتصادي المحقق من طرف العامل بحجم المؤسسة أو رؤوس الأموال المستثمرة، نجد أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأفضلية على المؤسسات الكبيرة في رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي المحقق للمجتمع (علوني، 2010، صفحة 175).

❖ **المساهمة في تحقيق التنمية المحلية والتوازن الجهوي:** ويتحقق هذا بفضل سهولة الانتشار الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يمكنها أيضا من تضييق الهوة بين الريف والمدينة وتفادي الازدواجية في القطاعات الاقتصادية في البلد الواحد، كما يسهل عليها الوصول لبعض الموارد المحلية واستغلالها بالشكل الأمثل (علوني، 2010، صفحة 176).

❖ **توفير احتياجات المؤسسات الكبيرة:** تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تغذية الصناعات الكبيرة بمنتجاتها، بحيث تعتبر مخرجاتها كمدخلات للمؤسسات الكبيرة (كافي، 2014، صفحة 40).

❖ **المساهمة في تخفيف معدلات الفقر:** إلى جانب توفير مناصب العمل، فإن إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موجه عادة للطبقة الفقيرة مستفيدة من ميزتها التنافسية

لاستهدافها للأسواق الريفية والتجمعات السكانية، بالبيع بأسعار منخفضة على أسعار المؤسسات الكبيرة وهذا راجع لغياب تكاليف الدعاية والإشهار (كافي، 2014، صفحة 44).

3-1 المشاكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل التمويلية، والمتمثلة فيما يلي:

1-3-1 مشاكل تمويلية خارجية

إن الاعتماد على المصادر الخارجية للتمويل يرهق ميزانية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويقلل من أرباحها، ناهيك عن شروط منح القروض التي تطلبها صناديق التنمية (خبابة، 2013، الصفحات 42-43).

2-3-1 مشاكل تمويلية داخلية

عدم تمتع صاحب المؤسسة بالجدارة الائتمانية التي تؤهله لإقناع مؤسسات التمويل تفقد فيه الثقة، وهذا ما يؤدي بالجهات الممولة لفرض الوصاية عليها وعند هذه الوضعية تظهر المشكلات بينهما، إلى جانب عدم تمكن أصحاب هذه المؤسسات من أساسيات المعاملات التجارية (إبراهيم، 2016، الصفحات 323-324).

كما أن عدم انتظام التدفقات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يزيد من الصعوبات المالية الذاتية ودرجة مخاطر الائتمان الممنوح لها (سلمان، 2017، صفحة 41).

ولسد احتياجات التمويل تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المصادر التالية (دوابه، 2007، صفحة 201):

1-2-3-1 التمويل الرسمي: ويتمثل في مختلف قنوات التمويل ذات الطابع الرسمي والمتمثلة في مختلف المؤسسات المالية، وهي: البنوك التجارية، شركات التأمين، صناديق التوفير والاحتياط وأسواق رأس المال.

2-2-3-1 التمويل الغير رسمي: ويتمثل في التمويل الذي توفره مختلف القنوات التي تعمل خارج الإطار القانوني للدولة، والذي يوفر مختلف الخدمات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم مصادره: تمويل الأهل والأصدقاء، المرابون، مدينو الرهونات، وكلاء المبيعات وجمعيات الادخار والائتمان.

3-2-3-1 التمويل شبه رسمي: وهو التمويل الذي توفره مؤسسات التمويل الرسمية، والتي تعتمد على أساليب غير رسمية في توفير تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أمثلته: إقراض المجموعات، المؤسسات المالية التعاونية وصناديق التنمية المحلية.

4-2-3-1 هيئات دعم إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أنشأت العديد من الدول عبر العالم وعلى غرارها الجزائر العديد من الهياكل والهيئات، مهمتها الأساسية تقديم الدعم المالي لهذه المؤسسات في مختلف مراحل المشروع (تمويل الإنشاء وتمويل التوسع)، كما تقدم برامج تدريبية لفائدة حاملي المشاريع في كيفية إنشاء المؤسسات بالإضافة للنصح والإرشاد، كما يمكن أن تحتضن الأفكار وتعمل على تنميتها وتطويرها وتتابع سير حياة هذه المشاريع، وسنتطرق فيما سيتقدم من ورقتنا البحثية لهذه الهيئات بشيء من التفصيل.

2- هيئات دعم إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن مختلف المشاريع لا تحتاج فقط للمرافقة التقنية الخبيرة، لكن تحتاج أيضا لمساعدة أيضا للدخول لمختلف الأسواق (الوطنية والدولية) خاصة إذا تعلق الأمر بمنتوج أو خدمة جديدة مبتكرة، كما تتمثل حاجتها أيضا في المساعدة على تطوير المهارات الإدارية لحاملي المشاريع مع القليل من التدريب في مجال الإدارة، ودعم في مجال التمويل خاصة بالنسبة للنشاطات المحفوفة بالمخاطر، وفي السنوات الأولى من وجود المؤسسة.

1-2 مفهوم المرافقة المقاولاتية وهياكلها

قبل التطرق لمفهوم المرافقة المقاولاتية يجب علينا أولا تقديم تعريف للمقاولاتية، حيث يعتبر (**Schumpeter**) أن جوهر المقاولاتية يكمن في تلقي واستغلال الفرص الجديدة التي تصادفها المؤسسة، وهذا ما يتم من خلال الاستخدام المختلف للموارد الوطنية بصفة مغايرة وفق تركيبات جديدة (Omrane, Fayolle, & Ben-Slimane, 2011, p. 92)، ووفقا لـ (**Bruyat**) فالمقاولاتية هي عبارة عن عملية لخلق القيمة، أما (**Verstrate**) فيعتبر المقاولاتية عبارة عن إنشاء أو ظهور تنظيم جديد (Kizaba, 2008, p. 24).

ويعرف كل من (**William D. Bygrave et Charles W.hofer, 1991**) المقاول بأنه الشخص الذي يستطيع ملاحظة الفرص ويقوم بإنشاء منظمته لاقتناصها واستغلالها. (Hernandez, 2001, p. 31)

وعليه يمكن تعريف المقاول بأنه ذلك الشخص الذي يتصف بالشجاعة وروح المغامرة، لتجميع كافة الوسائل المتاحة لديه للبدء في مشروع ما، ينتج عنه سلع أو خدمات تتميز بالابتكار والتجديد، وهذا لتحقيق مصدر دخل جديد له ولمن يشاركونه في مغامرته.

وتعرف المرافقة على أنها ممارسة للمساعدة في إنشاء مؤسسة، استنادا إلى علاقة تنشأ بين المقاول وشخص آخر يكون من خارج المشروع وهذا خلال مدة معينة، ومن خلال هذه

العلاقة سيستفيد من التعلم والتمهين وتتاح له الفرصة للوصول إلى الموارد أو تطوير المهارات الضرورية لتحقيق مشروعه (Bughin, Croquet, & Virgo, 2019, p. 05).

إن مرافقة المقاولين وحاملي المشاريع يتطلب مجموعة من الأجهزة والهياكل الموجودة على الصعيدين الوطني والإقليمي، لذلك فإن بعض المناطق أو البلديات لها من الخصائص التي تمكنها من استيعاب مقاولات ومؤسسات ذات طابع خاص وهذا يتطلب مرافقة معينة، كذلك فالمرافقة يجب أن تكون مرتبطة بنوع الإنشاء أو قطاع النشاط، حيث لا يمكن مرافقة إنشاء مؤسسات مبتكرة أو تلك التي تنشط في قطاعات التكنولوجيا العالية بنفس الهياكل ونفس الأدوات المستخدمة في مرافقة المقاولات الناشطة في مجال الخدمات، التجارة أو الصناعة (Fayolle, 2012, p. 24)، حيث تستهدف أجهزة المرافقة حسب الحالة إمداد المقاولين بالمعلومات المتعلقة بالبيئة المؤسسية والاقتصادية للمؤسسة، نقل المهارات التقنية كإدارة الخزينة، المساعدة على نضوج المشروع أو حتى لبث روح المقاولاتية فيهم (Bughin, Croquet, & Virgo, 2019, p. 04).

2-2 سيرورة عملية المرافقة المقاولاتية: تمر عملية المرافقة المقاولاتية بعدة مراحل وهذا تبعا لمراحل إنشاء المؤسسة حتى يتمكن المقاول من تحقيق الإستقلالية بمشروعه، وتكون سيرورة المرافقة المقاولاتية كالتالي (Aloui, Bensghir, & Reghioui, 2019, p. 304):

1-2-2 أثناء مرحلة الفضول: أي شخص مهتم بموضوع المقاولاتية وإنشاء الأعمال الحرة سوف تدور في ذهنه العديد من الأسئلة والانشغالات، فقد لا يستطيع الإجابة عليها بمفرده وتكون بالنسبة إليه أول الصعوبات والعوائق في سبيل تحقيق مشروعه، ويتمثل دور المرافقة في هذه المرحلة في توعية ومساعدة هؤلاء الأشخاص على إيجاد حلول مفاهيمية أو تقنية كافية وإتاحة الفرصة لهم للرد على الأسئلة الشخصية.

2-2-2 في مرحلة التصميم: هنا يحتاج المقاول المحتمل معرفة مصادر المعلومات ومساعدته على الوصول إليها، كما أنه يحتاج إلى الفرصة لمقارنة أفكاره مع أشخاص آخرين من أجل أن يتمكن من وضع اللمسات الأخيرة بمزيد من الدقة على ما يريد القيام به بالضبط، ففي هذه المرحلة قد يكون أمام عدة خيارات وسيكون مجبرا على اختيار أحسنها والعزم على البدء في مشروعه.

3-2-2 خلال مرحلة النضج: وبمجرد اتخاذ قرار الإنشاء تكون أفكار المقاول التي إختارها بحاجة لمزيد من التفصيل في الدراسة حيث تكون احتياجاته متنوعة ودقيقة، فهو يحتاج

للمساعد على تحويل فكرته إلى واقع بالإضافة إلى مساعدته على تلبية جميع متطلباته التقنية، الإدارية والمالية، كما سيكون من الضروري أيضا مساعدته على تقييم مهاراته وصفاته ومعالجة أوجه قصوره لكي يتمكن من سدها.

2-2-4 أثناء مرحلة التنفيذ: عندما يتمكن المقاول المستقبلي من تلبية جميع الشروط اللازمة لمشروعه ويتخذ قرار الإنشاء يدخل مرحلة التنفيذ، حيث تتغير احتياجاته وتتطور فهو الآن يركز بشكل كبير على إدارة المشروع والتخطيط ومراقبة مؤسسته.

2-2-5 خلال فترة حياة المشروع (بعد عملية الإنشاء): في هذه المرحلة سيكون في حاجة إلى معالجة وحل المزيد من المسائل التقنية والدقيقة، وتعمل المرافقة على سد بعض الحاجيات والتي عادة ما تكون مرتبطة بالافتقار المؤقت للموارد، المساعدة على التفكير والتوجيه في مواجهة مشاكل محددة، كما قد يكون في حاجة لبعض المعلومات وتبادلها.

2-3 أشكال هياكل مرافقة ودعم المقاولاتية: من أشكالها ما يلي:

❖ **حاضنة الأعمال:** وظهرت أول مرة بالولايات المتحدة الأمريكية سنة **1956** في شركة (**Triaushe Parck**) وهي عبارة عن منظومة متكاملة تضع تحت تصرف حاملي المشاريع كل الإمكانيات وتوصلهم بمختلف شبكات الأعمال والصناعة، كما تقدم الدعم اللازم لإنجاح مشاريعها المحتضنة، كما تعمل على حل وتذليل مختلف المشاكل والصعوبات التي تواجه حاملي المشاريع (لفقير، 2017، الصفحات 143-144)، وتوفر الحاضنة عملية بيداغوجية كاملة تسمح لحاملي المشاريع بالقيام على أحسن وجه بعملية إنشاء مؤسساتهم، وذلك من خلال توفير الظروف المواتية (Loué, Laviolette, & Boucher, 2008, p. 69)، وتأخذ حاضنات الأعمال الأشكال التالية (Bakkali, Messeghem, & Sammut, 2010, p. 152):

☒ **حاضنات النمو الاقتصادي:** حيث تحتضن حاملي المشاريع في شتى ميادين النشاط الاقتصادي، وهي لا تهدف من خلال نشاطاتها لتحقيق أهداف ربحية.

☒ **حاضنات اجتماعية:** وتنشط في مختلف الميادين ذات الطابع الاجتماعي، لتحقيق التنمية الاجتماعية، وهي لا تهدف لتحقيق الربح.

☒ **حاضنات المستثمرين الخواص:** تحتضن المشاريع التي تتميز بالتكنولوجيا والابتكار ويكون هدفها تحقيق الأرباح، ومن أمثلتها: رأس مال المخاطر، ملائكة الأعمال، الحاضنات المنشأة من خلال رأس مال المخاطر والحاضنات المنشأة من طرف المقاولين.

☒ **حاضنات خاصة بالجامعات:** وتوجد مثل هذه الحاضنات بشكل كبير على مستوى المدارس الكبيرة، وقد تم إنشاؤها لتلبية احتياجات الطلاب من حاملي المشاريع المبتكرة،

وتتواجد بشكل ملحوظ على مستوى كليات إدارة الأعمال الكبرى أو كليات الهندسة، وهي توفر للطلاب الدعم، أماكن للعمل والوسائل التقنية (Lagadec, 2014)، وتتميز مشارعها المحتضنة بالتكنولوجيا العالية.

❖ **مشاتل المؤسسات:** وهي هياكل مستوحات من مفهوم الحاضنة وظهرت لأول مرة في الولايات المتحدة سنة 1959 على يد (**Joseph L. Mancuso**) في الوقت الذي عرفت فيه الولايات الشمالية الشرقية للولايات المتحدة ركودا شديدا، وأراد من خلالها خلق والحفاظ على الأنشطة وفرص العمل على الفور، من خلال منح المقاولين الجدد كافة التسهيلات بما فيها الخدمات الائتمانية والاستشارية.

أما الآن فهو مصطلح يدل على مكان استقبال مؤقت لحاملي المشاريع والشباب الذين يرغبون في إنشاء مؤسسات، وتقدم المشاتل العديد من الخدمات كتوفير أماكن عمل قابلة للتوسعة المعيارية، وإيجار محدود الوقت، إمكانية استخدام خدمات الدعم الإداري أو التكنولوجي، فضلا عن اتصال متميز مع مجتمع الأعمال أو الأوساط العلمية، مكان للتبادل ما بين المؤسسات والدعم المعنوي يتم تنشيطه من طرف فريق إداري مختص (Duchéneaut, 1995, p. 375).

❖ **مسرعات الأعمال:** هي برامج تسمح لبعض الشركات الناشئة والمختارة بعناية من الاستفادة من مرافقة مدعمة، وتكون فترة المرافقة ضمن مسرعات الأعمال خلال فترة زمنية قصيرة، وتختص المسرعات بمجالات محددة كالأعمال التجارية والتطوير التقني.

❖ **مراكز التسهيل:** من بين هياكل مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية، حيث تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتقدم خدمات للمقاولين من خلال إنشاء شبابيك تلبي مختلف حاجياتهم، وتتولى تسيير تلك الملفات التي تم قبول دعمها من طرف صناديق الدعم على الإنشاء، كما تعمل على توفير فضاءات لتقريب المنشئين من مختلف المؤسسات والإدارات العمومية حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية، كما تعمل على مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل اندماجها في الاقتصاد الوطني والدولي (برحومة و بوطرفة، 2011، الصفحات 09-10).

❖ **هياكل وهيئات حكومية للمرافقة والدعم المالي:** أولت العديد من حكومات من دول العالم أهمية للمرافقة المقاولاتية بإنشاء هياكل وهيئات تهتم برفع روح المقاولاتية ونشر

ثقافتها، كما تقوم بالتكوين، النصح والإرشاد في مختلف مراحل الإنشاء وبعدها، وتعمل بالتعاون مع شركائها من المؤسسات المالية والبنوك على تقديم الدعم المالي لحاملي المشاريع سواء لإنشاء مؤسساتهم أو قصد التوسع في أعمالهم، ولهذا الغرض قامت الدولة الجزائرية بإنشاء العديد من الهياكل والهيئات حيث سنتطرق في ما تقدم من ورقتنا البحثية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من خلال الدراسة الميدانية بفرعه لولاية عنابة.

3- دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية عنابة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويعتبر من بين الصناديق المنشأة التي تستهدف تقديم الدعم لحاملي المشاريع، والمساعدة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-1 قراءة في إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وتطور نشاطه: تم إنشاءه بموجب المرسوم التشريعي رقم: **94-11** المؤرخ في: 26 محرم 1415هـ الموافق لـ 06 يونيو 1994م المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، حيث يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، ثم تطورت مهمة الصندوق إلى إحداث الأنشطة مع صدور المرسوم الرئاسي رقم: **03-514** المؤرخ في: 06 ذي القعدة 1424هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2003م المتعلق بدعم إحداث النشاط من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمس وثلاثين (35) و خمسين (50) سنة، المعدل والمتمم بموجب المرسوم الرئاسي رقم: **10-156** حيث نصت المادة 08 منه على: تعوض عبارة "ما بين خمس وثلاثين (35) و خمسين (50) سنة في النصوص ذات الصلة بعبارة ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة" (المرسوم الرئاسي رقم: 10-156، 2010، صفحة 06)، كما يمكن أن يبلغ مبلغ الاستثمار 10 مليون دج مع إمكانية دعم توسيع إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم: **10-158** المؤرخ في 07 رجب 1431 الموافق لـ 20 يونيو 2010 والذي يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع.

3-2 واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية عنابة: تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر تراب الولاية في العديد من قطاعات النشاط الاقتصادي، والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (02): قطاع النشاطات المهيمنة حسب عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين: 2016 و2020.

البيان / قطاع النشاط	توزيع عدد المؤسسات حسب السنوات				
	2016	2017	2018	2019	2020
البناء والأشغال العمومية	1750	1495	1543	1638	1332
صناعة المواد الغذائية	359	388	400	418	362
النقل والمواصلات	756	773	789	844	703
كيمياء، مطاط وبلاستيك	22	25	27	33	44
فندقة،مطاعم ومقاهي	496	540	556	604	517
الحديد، الصلب، الميكانيك والكهرباء	156	147	146	156	155
مواد البناء	104	86	100	99	60
فلاحة والصيد البحري	464	458	467	480	312
صناعة النسيج والملابس الجاهزة	97	88	91	106	75
صناعة الجلد	02	02	02	02	00
التجارة	4592	4550	4629	4730	2042
المقالع والمناجم	22	22	22	22	09
المياه والطاقة	05	04	04	04	10
خدمات مقدمة للمؤسسات	979	948	970	1023	677
خدمات مقدمة للأشخاص	214	218	227	241	1018
خدمات مقدمة للمجموعات	09	15	16	16	37
المصالح العقارية	97	118	118	129	148
المحروقات	01	01	01	01	07
صناعة الخشب، الورق والفلين	148	153	158	168	157
صناعات أخرى	//	//	//	//	25
المجمـوع	**10273**	**10031**	**10266**	**10714**	**7690**

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات مقدمة من طرف مديرية الصناعة والمناجم لولاية عنابة.

من خلال الجدول نستنتج أن: هناك مساهمة ضعيفة للمؤسسات الصناعية خارج قطاع صناعة المواد الغذائية في مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما نلاحظ قلة المؤسسات الناشطة في مجال الصيد البحري والفلاحة على الرغم من المميزات التي تؤهل الولاية في هذا المجال، والملاحظ أيضا هو هيمنة قطاعات التجارة، البناء والأشغال العمومية

والخدمات بمختلف فروعها على العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الدراسة، غير أن سنة 2020 شهدت تراجع للمؤسسات التجارية بأكثر من 50% مقارنة بسنة 2019، أما بالنسبة للمؤسسات الخدمية شهدت زيادة في أعدادها سنة 2020 بنسبة 322% مقارنة بسنة 2019، وبصفة عامة شهدت سنوات الدراسة استقرارا في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية عنابة غير أن سنة 2020 تراجع عددها الإجمالي إلى 7690 مؤسسة، أي خروج 3024 مؤسسة من السوق بسبب حالة الركود الاقتصادي الذي أدى إلى تراجع أعمالها.

3-3 إجراءات المرافقة المتبعة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: حيث يضمن الصندوق مرافقة، تكوينا وعدة إجراءات تخص حاملي المشاريع، يمكن ذكرها في (الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، 2021):

توفير خدمات للشباب حاملي المشاريع المتمثلة في كافة المعلومات والنصائح والتوجيهات والتكوين، وأثناء مرحلة نضج الفكرة وإعداد المشروع يقوم مستشار (**منشط**) يتم تعيينه خصيصا لمرافقة حامل المشروع، حيث تبرمج مقابلات فردية يتم التركيز خلالها على عدة جوانب من أجل دراسة المشروع من الناحية التقنية والاقتصادية، وتتمثل في مقدار تشبع السوق بالنشاط المراد القيام به، عناصر المشروع التقنية وعناصر المشروع المالية.

وعند إتمام هذه المرحلة يتم تقديم ملف حامل المشروع للجنة مختصة، يقوم المقاول خلالها بتقديم مشروعه أمامها برفقة مرافقه، وفي حالة ما إذا اقنع أعضاء اللجنة بأفكاره يتم المصادقة عليه للحصول على التمويل الكافي، وبالنسبة لأصحاب المشاريع المؤهلين يستفيدون من بعض الامتيازات كما يلي:

- ☒ الحصول على قروض بنكية بنسب فائدة مخفضة؛
- ☒ الاستفادة من تخفيض في نسب الرسوم الجمركية؛
- ☒ الاستفادة من الإعفاء الضريبي والشبه الضريبي؛
- ☒ الاستفادة من قرض غير مكافئ (بدون فائدة) ممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

4-3 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في إطار (ص.و.ت.ب-عنابة) حسب الأنشطة الاقتصادية: تقوم الوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمين على البطالة بدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات اقتصادية متنوعة خلال الفترة (2016-2020)، كما يلي:

جدول رقم (03): عدد م.ص.م المنشأة في إطار ص.و.ت.ب حسب قطاع نشاطات مابين: 2016 و2020.

السنوات / الأنشطة	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
الفلاحة	51	29	29	65	37	211
الحرف	294	181	245	147	123	990
البناء والأشغال العمومية	17	6	70	24	05	59
الري	//	//	//	10	//	10
الصناعة	31	28	22	45	39	165
الصيانة		3	11	15	18	47
الصيد البحري	11	12	8	7	04	42
المهن الحرة	08	9	10	15	17	59
الخدمات	245	45	28	44	46	408
النقل	//	//	//	//	//	//
المجموع	**657**	**313**	**360**	**372**	**289**	1991

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة-وكالة عنابة.

نستنتج من خلال الجدول: تنوع في قطاعات النشاط وهيمنة قطاع الحرف على مجموع المؤسسات المنشأة في إطار دعم الصندوق بنسبة **49,72%**، كما نلاحظ أن قطاع الخدمات يشكل نسبة **20,50%** من إجمالي المؤسسات، وتوقف الصندوق عن دعم إنشاء مؤسسات نقل البضائع والمسافرين وهذا خلال سنوات الدراسة، أما بالنسبة للعدد الإجمالي للمؤسسات المنشأة في إطار دعم الصندوق فقد تراجع إبتداءا من سنة **2017** بأكثر من **50%** مقارنة بسنة **2016** التي شهدت إنشاء **657** مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

5-3 تمويل (ص.و.ت.ب-عنابة) في إطار دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يقوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة-وكالة عنابة بتقديم الدعم المالي في إطار إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويقدم الصندوق تمويله وفق صيغة ثلاثية حسب الجدول التالي:

جدول رقم (04): الهيكل المالي لصيغة التمويل الثلاثي لدى ص.و.ت.ب.

مبلغ الإستثمار (دج)	المساهمة الشخصية	مساهمة الصندوق (قرض بدون فائدة)	القرض البنكي
أقل من 5.000.000	%1	%29	%70
من 5.000.001 إلى 10.000.000	%2	%28	%70

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة- وكالة عنابة.

وكانت المبالغ الإجمالية للمشاريع خلال الفترة (2017-2020) كما يلي:

جدول رقم (05): قيمة الدعم المالي الممنوح إطار ص.و.ت.ب حسب قطاع نشاطات مابين: 2017 و2020.

البالغ بـ: الدينار الجزائري.

السنوات / الأنشطة	2017	2018	2019	2020	المجموع
الفلاحة	167157706,71	181706322,38	408038852,69	188609986,30	945512868,08
الحرف	691194694,40	1060149108,15	614756812,28	544856269,23	2910956884,06
بناء وأشغال عمومية	30268972,72	35566558,76	114683204,59	24325697,56	204844433,63
الري	//	//	6917948,72	//	6917948,72
الصناعة	191523274,96	128214993,88	292248405,92	295736533,30	907723208,06
الصيانة	28289923,95	60873698,96	84505909,66	89486770,33	263156302,90
الصيد البحري	43807097,91	27880988,54	36921078,05	12994160,00	121603324,50
المهن الحرة	44561891,50	65559944,53	84585489,90	95996403,88	290703729,81
الخدمات	163360933,28	144054099,31	259385328,69	272796896,76	839597258,04
النقل	//	//	//	//	//
المجموع	1360164495,43	1704005714,51	1902043030,50	1524802717,36	6491015957,80

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة-وكالة عنابة.

نستنتج من خلال الجدول أن: إجمالي الدعم المقدم لقطاع الحرف يشكل نسبة تقارب 45% من إجمالي الدعم المالي الممنوح خلال فترة الدراسة، كما يأتي في المرتبة الثانية قطاع الفلاحة يليه قطاع الصناعة بنسبة 14,57 و13,98% من إجالي الدعم المقدم خلال سنوات الدراسة وهي أنشطة خلاقة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، كما يمكن ملاحظة ثبات نسبي في القيمة الإجمالية للدعم الممنوح من طرف الصندوق وشهد الذروة سنة 2019 بأكثر من 1,9 مليار دج.

6-3 تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجنس: يستفيد كلا الجنسين من الدعم المالي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة-وكالة عنابة، وكانت الاحصائيات للفترة (2016-2020) كما يلي:

جدول رقم (06): عدد القروض الممنوحة إطار ص.و.ت.ب حسب الجنس مابين: 2016 و2020

السنوات / الأنشطة	2016		2017		2018		2019		2020		المجموع	
	جنس المستفيد											
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
الفلاحة	47	04	26	03	24	05	59	06	32	05	188	23
الحرف	230	64	141	40	186	59	102	45	94	29	753	237
البناء والأشغال العمومية	16	01	05	01	07	//	21	03	05	//	54	05
الري	//	//	//	//	//	//	01	//	//	//	10	//
الصناعة	23	08	25	03	19	03	40	05	28	11	135	30
الصيانة	//	//	03	//	11	//	14	01	18	//	46	01
الصيد البحري	11	//	12	//	08	//	07	//	04	//	42	//
المهن الحرة	03	05	05	04	06	04	5	10	05	12	24	35
الخدمات	194	51	37	8	21	07	34	10	32	14	318	90
النقل	//	//	//	//	//	//	//	//	//	//	//	//

المجموع	524	133	254	59	282	78	292	80	218	71	1570	421

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة- وكالة عنابة

الملاحظ من خلال الجدول: ضعف المبادرة النسائية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات نشاط الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، حيث تم إنشاء مؤسسات نسائية أكثر خاصة في مجال المهن الحرة، والملاحظ أيضا توجه المرأة بشكل ملحوظ في النشاطات الحرفية والخدمات، وانعدام المؤسسات النسائية في نشاطات الري والصيد البحري.

7-3 مساهمة (ص.و.ت.ب-عنابة) من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في الولاية: حيث سنقوم بدراسة مساهمة وكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية عنابة، ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (07): نسبة مساهمة ص.و.ت.ب من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في ولاية عنابة خلال الفترة: 2016-020.

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية عنابة	10273	10031	10266	10714	7690
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية عنابة المنشأة في إطار دعم CNAC	657	313	360	372	289
نسبة مساهمة CNAC من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية عنابة	%6,40	%3,12	%3,51	%3,47	%3,76

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة- وكالة عنابة ومديرية الصناعة والمناجم لولاية عنابة

نلاحظ من خلال الجدول أن: نسبة المساهمة الولائية لوكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرت بـ: 6,40% سنة 2017، غير أن في السنوات اللاحقة شهدت هذه النسبة تراجعا بأكثر من 50%، لتستقر النسبة سنة 2020 عند 3,76%.

الخلاصة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص ومميزات ما يؤهلها لكي تلعب دورا محوريا وفعالا كمنشط ومحرك للاقتصاديات الوطنية، وهذا ما جعل السلطات الجزائرية تعطيها جانبا من الاهتمام من خلال إنشاء مختلف هياكل وهيئات المرافقة، والتي تقدم مختلف أشكال الدعم من بينها الدعم المالي.

من خلال دراستنا تم التوصل للنتائج التالية:

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، وهذا بفضل جملة من الخصائص والمميزات التي تتمتع بها؛

- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل مختلفة أهمها التمويل، وعلى الرغم من تعدد مصادره إلا أنها تواجه صعوبات في توفيره وعدم القدرة على تقديم الضمانات التي تطلبها البنوك؛

- تهتم المرافقة المقاولاتية بتنمية الأفكار وتقديم التدريب، التكوين، كافة خدمات الاستشارة وتهيئة مناخ ملائم وتوفير الموارد اللازمة لإنشاء المؤسسات،

- من خلال النشاطات الممارسة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية عنابة، فهي لا ترقى لتطلعات الدولة في تحقيق التنمية خارج قطاع المحروقات، وهذا بضعف مساهمة المؤسسات الخلاقة للقيمة المضافة والثروة؛

- تعمل هيئات المرافقة في الجزائر على تقديم مختلف أشكال الدعم، حيث يقوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمرافقة الشباب حاملي المشاريع، ويوفر لهم تمويلا ثلاثيا كصيغة تمويلية وحيدة في إطار إنشاء مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة؛

- يقدم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة-الوكالة الولائية عنابة- تمويلا لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن قطاعات مختلفة من النشاط الاقتصادي، غير أن سنة 2020 عرفت تراجع في عدد المشاريع الممولة من طرفه كما شهدت نفس السنة انخفاضا في إجمالي الغلاف المالي الموجه من طرفه في إطار تمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع لتقلص الاعتمادات المالية المقدمة من طرف الدولة لهذا الغرض من جهة، ولتشبع في العديد من النشاطات من جهة أخرى.

التوصيات: وكخلاصة لدراستنا يمكن تقديم التوصيات التالية:

- الاستفادة من بعض التجارب الدولية الرائدة في مجال المرافقة المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تنشيط المرافقة القبلية للأفراد حاملي المشاريع من خلال تطوير وتنمية أفكارهم، والعمل على تكوينهم وتدريبهم على حسن اغتنام واقتناص فرص الأعمال؛

- تكثيف الدورات التكوينية والتدريبة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحديثة النشأة، وخاصة لتلك التي تعاني من صعوبات؛

- تشجيع الجامعة ومراكز البحث في عملية تأطير أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تفعيل جهاز البحث والتطوير على مستوى هذه المؤسسات، توفير التكنولوجيا وتحسين جودة الإنتاج والخدمات؛

- الاعتماد على نظام المسابقات في تقديم التمويل اللازم لأصحاب الأفكار المبتكرة والرائدة، وهذا للحد من عمليات الإنشاء النمطية؛

-إحداث جهاز على مستوى هيئات الدعم والمرافقة مهمتها التنسيق بين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الأنشطة المتكاملة لمحاولة تحسين عملية تصريف منتجاتها وتحسين أعمالها؛

- تفعيل الاعتماد على وسائل التمويل المستحدث كصيغ بديلة في توفير السيولة اللازمة للإنشاء أو القيام بعمليات توسيع الأنشطة، وسن قوانين بما يتناسب مع هذه الأساليب المستحدثة؛

قائمة المصادر والمراجع

Aloui, M., Bensghir, A., & Reghioui, A. (2019, Avril). Les pratiques de l'accompagnement entrepreneurial en phase de création d'entreprise: Cas de la région de l'oriental du Maroc. Revue Internationale des Sciences de Gestion, 02(03).

Bakkali, C., Messeghem, K., & Sammut, S. (2010, Septembre). Les structures d'accompagnement à la création d'entreprise à l'heure de gestion des compétences. Revue Management & Avenir(39).

Bughin, C., Croquet, M., & Virgo, M. (2019). La relation d'accompagnement perçue par les accompagnants: essai de modélisation fondée sur la théorisation ancrée, Repenser l'entrepreneuriat: des racines et des rêves. 11ème congrès de l'Académie de l'Entrepreneuriat et de l'Innovation du: 03 au 05 Juin. Montpellier: Université de Montpellier.

Duchéneaut, B. (1995). Enquête sur les PME françaises: identités, contextes, chiffres. Paris, France: Editions Maxima.

Fayolle, A. (2012). Entrepreneuriat: Apprendre à Entreprendre (éd. 2). Paris, France: Dunon.

Hernandez, E.-M. (2001). L'Entrepreneuriat: Approche théorique. Paris, France: L'Harmattan.

Kizaba, G. (2008). Entrepreneuriat et Accompagnement. Paris, France: L'Harmattan.

Lagadec, A. (2014, Septembre 04). Création d'entreprise, les différentes structures d'accompagnement. Consulté le Février 07, 2021, sur Captain Contrat: https://www.captaincontrat.com/articles-creation-entreprise/introduction-types-structures-accompagnement

Loué, C., Laviolette, E.-M., & Boucher, M. B. (2008, Janvier). L'entrepreneur à l'épreuve de ses compétences: Eléments de construction d'un référentiel en situation d'incubation. Revue de l'Entrepreneuriat, 07(01).

Omrane, A., Fayolle, A., & Ben-Slimane, O. Z. (2011, Mai). Les compétences entrepreneuriales et le processus entrepreneurial : une approche dynamique. La Revue des Sciences de Gestion(251).

إسماعيل عبد الباقي إبراهيم. (2016). إدارة البنوك التجارية (الإصدار 1). القاهرة، مصر: دار غيداء للنشر والتوزيع.

أشرف محمد دوابه. (2007). دراسات في التمويل الإسلامي (الإصدار 1). القاهرة، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. (2021). الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. تاريخ الاسترداد 09 فيفري، 2021، من https://www.cnac.dz/p1a/etape2a.htm

القانون رقم: 17-02. (11 جانفي، 2017). المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (02). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

المرسوم الرئاسي رقم: 10-156. (23 يونيو، 2010). المتعلق بدعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمس وثلاثين (35) وخمسين (50) سنة. (39). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

حمزة لفقير. (2017). روح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة-مقاولي ولاية برج بوعريريج (أطروحة دكتوراه) غير منششورة، بومرداس، الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة.

رابح خوني، و رقية حساني. (2008). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها (الإصدار 1). الجزائر، الجزائر: إتراك للطبع والنشر والتوزيع.

سلمة بن طلحة. (31 ديسمبر، 2016). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالجزائر. أبعاد إقتصادية.

سليمان بوفاسة، و موسى سعداوي. (01 جوان، 2015). أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة- دراسة عن ولاية المدية-. مجلة معهد العلوم الإقتصادية.

شامية بن عباس، و هدى معيوف. (2017). العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الوادي: جامعة الشهيد حمة لخضر.

عبد الحميد برحومة، و صورية بوطرفة. (2011). واقع حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر. ضمن الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية بعنوان: آليات دعم ومساندة إنشاء المؤسسات في الجزائر. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

عبد الله خبابة. (2013). المؤسسات المصّغرة والمتوسطة أٌلية لتحقيق التنمية المستدامة. الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.

عمار علوني. (01 جوان، 2010). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 10(10).

مصطفى يوسف كافي. (2014). بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الإصدار 1). عمان، الأردن: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.

ميساء حبيب سلمان. (2017). المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي (الإصدار 1). عمان، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.